

تحليل أثر سياسات التحفيز المالي على النمو الاقتصادي الأمريكي و إمكانية الافادة منها في العراق*

Analyzing the Impact of Fiscal Stimulus Policies on U.S. Economic Growth and the Potential for Their Application in Iraq

حيدر عنتر خلف حسين⁽¹⁾ أ.د. صفاء عبد الجبار الموسوي⁽²⁾ أ.م.د. سلام كاظم شاني⁽³⁾

Asst. Prof. Dr. SalaM Kazim Shani Prof. Dr. Safaa Abdul Jabbar Haider Antar Khalaf Hussein

salam.k@uokerbala.edu.iq safaa.a@s.uokerbala.edu.iq hayder.antar@s.uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد

Karbala University/College of Administration and Economics

المستخلص يعنى البحث في دراسة أثر سياسات التحفيز المالي في نمو الاقتصادي الأمريكي مع إمكانية الافادة منها في العراق؛ إذ تعد سياسات التحفيز المالي من الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الحكومات لتعزيز النمو الاقتصادي في فترات الركود أو التباطؤ الاقتصادي . يهدف البحث إلى تحليل أثر سياسات التحفيز المالي في دعم نمو الاقتصاد الأمريكي، مع إمكانية الاستفادة من هذه السياسات في الاقتصاد العراقي . ويستند البحث أهميته في العديد من الجوانب وأهمها ، أهمية سياسات التحفيز المالي في تحفيز الاقتصاد و النمو ، ويعتمد البحث على مراجعة الأدبيات الاقتصادية وتحليل البيانات المتعلقة بحزم التحفيز المالي التي طبقتها الولايات المتحدة ، ولا سيما بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 و كوفيد-19 عام 2020. إذ تشير النتائج إلى أن سياسات التحفيز المالي لعبت أثرا كبيرا في التعافي الاقتصادي الأمريكي . كما أن نجاح هذه السياسات يعتمد على عدة عوامل، منها حجم الحزم المالية، وطبيعة توزيعها، ومدى تكاملها مع السياسة النقدية. وان إمكانية الاستفادة من سياسات التحفيز المالي تعتمد على قدرة الحكومة على تنفيذ إصلاحات هيكليّة، وتحسين كفاءة الإنفاق العام، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية. إذ يمكن أن تسهم سياسات التحفيز المالي في تنشيط الاقتصاد العراقي إذا تم توجيهها نحو الاستثمار في البنية التحتية ، بما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام. يقوم البحث على فرضية مفادها ان لسياسات التحفيز المالي أثر في انعاش النمو الاقتصادي . من أجل التحقق من هذه الفرضية تناول البحث الاطار النظري لسياسات التحفيز المالي والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما ، وتناول أيضاً قياس وتحليل حزم

* بحث مستل من اطروحة دكتوراه

التحفيز المالي والتيسير على الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الأمريكي باستعمال إنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) .

الكلمات المفتاحية: التحفيز المالي، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الأمريكي، الاقتصاد العراقي .

Abstract: This study examines the role of fiscal stimulus policies in fostering economic growth, focusing on the United States as a case study while exploring the potential applicability of such policies in the Iraqi context. Fiscal stimulus policies are considered one of the primary macroeconomic tools employed by governments to counteract economic downturns and stimulate aggregate demand during periods of recession or economic slowdown. The research aims to analyze the impact of these policies on U.S. economic growth by reviewing relevant economic literature and conducting empirical analysis of stimulus packages implemented particularly after the 2008 global financial crisis and the 2020 COVID-19 pandemic. The findings indicate that fiscal stimulus played a significant role in accelerating economic recovery, increasing employment rates, boosting consumer spending, and reinforcing market confidence. The effectiveness of these policies, however, hinges on several factors including the scale of the stimulus, its distribution across sectors and social groups, and its coordination with monetary policy. The study highlights the potential for Iraq to benefit from adopting similar fiscal strategies, provided there is a supportive institutional framework capable of enacting structural reforms, improving public spending efficiency, and reducing overreliance on oil revenues. The central hypothesis posits that fiscal stimulus policies contribute positively to economic growth. To test this hypothesis, the research incorporates both theoretical and empirical frameworks, employing the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to estimate the impact of fiscal stimulus measures on U.S. GDP.

Keywords: Fiscal Stimulus, Economic Growth, U.S. Economy, Iraqi Economy, ARDL Model, Macroeconomic Policy.

المقدمة:

تعد سياسات التحفيز المالي من الأدوات الرئيسية التي تلجأ إليها الحكومات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي ، خاصة في أوقات الأزمات والتباطؤ الاقتصادي . ففي الولايات المتحدة، تركت هذه السياسات أثراً حاسماً في مواجهة الأزمات المالية ، بدءاً من الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية عام 2008، وأخيراً خلال تفشي كوفيد-19، في عام 2020 إذ اعتمدت الحكومة الأمريكية على حزم تحفيزية مالية ضخمة لتعزيز الاستهلاك واستخدامات التيسير الكمي ، لتحفيز سوق العمل والاقتصاد . يهدف هذا البحث إلى تحليل تأثير سياسات التحفيز المالي على النمو الاقتصادي الأمريكي، من خلال استعراض الأدوات المستعملة، مثل حزم التحفيز المالي ، خفض الضرائب، وادوات السياسة النقدية غير التقليدية متمثلة بالتيسير الكمي . مع إمكانية الاستفادة من

هذه التجربة في العراق، الذي يواجه تحديات اقتصادية عديدة تتطلب استراتيجيات فعالة لتحفيز الاقتصاد، خاصة في ظل اعتماده الكبير على القطاع النفطي وضرورة تنويع مصادر الدخل. من خلال دراسة السياسات المالية الأمريكية وتقييم مدى فعاليتها، يمكن استنتاج آليات مناسبة يمكن للعراق تبنيها لتعزيز نموه الاقتصادي، وتحقيق استقرار مالي مستدام يواكب تطورات الاقتصاد العالمي.

أولاً: مشكلة البحث

إلى أي مدى يمكن الاستفادة من سياسات التحفيز المالي الأمريكية في دعم وتحفيز النمو الاقتصادي في العراق

ثانياً: هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة :

1 . دراسة سياسات التحفيز المالي التي اعتمدها الولايات المتحدة لتعزيز النمو الاقتصادي.

2. تحليل مدى نجاح هذه السياسات وتأثيرها على المؤشرات الاقتصادية.

ثالثاً: فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها أن تبني العراق لسياسات تحفيز مالي مستوحاة من التجربة الأمريكية، مع مراعاة الفروقات الهيكلية بين الاقتصادين، يمكن أن يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية.

رابعاً: أهمية البحث

يستمد البحث أهميته في العديد من الجوانب وأهمها ،

1. يسلط الضوء على أهمية التحفيز المالي كأداة فعالة للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

2. يساعد صناع القرار في العراق على فهم الأدوات المالية التي يمكن استخدامها في مواجهة الأزمات الاقتصادية.

خامساً: حدود البحث:

1- الحدود الزمانية: اعتمدت الدراسة على سلسلة زمنية امدها (23) سنة أي للمدة 2000-2023.

2- الحدود المكانية: ان هذا البحث اقتصر على تحليل أثر سياسات التحفيز المالي في النمو الاقتصادي الأمريكي .

سادساً: منهج البحث

اعتمد الباحث على أسلوب الجمع بين المنهج الاستقرائي القائم على دراسة الواقع والأسلوب القياسي المتمثل بالإنموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) عن طريق أثر سياسات التحفيز المالي في نمو الاقتصاد الأمريكي مع امكانية الافادة منها في العراق

المطلب الأول: الإطار النظري لسياسات التحفيز المالي و النمو الاقتصادي

أولاً: مفهوم سياسات التحفيز المالي : هي مزيج من التدابير المالية والنقدية التي وضعتها الحكومة لتحفيز الاقتصاد المتعثر وقت الازمات الاقتصادية ، لتنشيط الاقتصاد ، خصوصاً خلال فترات الركود . إذ تقوم هذه السياسات على زيادة الإنفاق الحكومي أو تقليل الضرائب أو كليهما ، أو استخدام سياسات نقدية تحفيزية أو غير نقدية ، بهدف تحفيز الطلب الكلي، ورفع مستوى الإنتاج والتوظيف ، و تحفيز النمو الاقتصادي⁽¹⁾ . وتعرف أيضاً ((بتعزيز الإنفاق الكلي في الاقتصاد في الأمد القريب ، وهذا الأمر سيؤدي إلى زيادة عجز الموازنة في الوقت الذي يتم فيه تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية ، مما تؤكد على أن الاقتصاد المتعثر يمر بأزمة و الغرض الاساسي من هذه السياسات هو تنشيط الاقتصاد وتحفيز النمو))⁽²⁾.

ويرتبط مفهوم التحفيز الاقتصادي بالاقتصادي جون ماينارد كينز في القرن العشرين ، وفقاً للاقتصاد الكينزي ، فان سبب حالة الركود هو نقص في إجمالي الطلب ، إذ لا يتمكن الاقتصاد من تصحيح نفسه وبموجب هذه النظرية ، يتعين على الحكومة معالجة الركود، من خلال استعادة الطلب الكلي والتشغيل الكامل للعمالة من خلال سياسات تعوض النقص في استهلاك القطاع الخاص والإنفاق الاستثماري التجاري. ومن اجل تحفيز الاقتصاد ، تتبنى الحكومة سياسات توسعية مستهدفة مدفوعة بالسياسة المالية والنقدية ، إذ يقوم اصحاب القرار بتوجيه السياسات الضريبية والإنفاق الحكومي بتنسيق مع السياسة النقدية التوسعية نحو المجالات التي يعتقدون أنها ستحفز الاقتصاد ، وتحفيز النمو الاقتصادي⁽³⁾ . وخلال فترات الركود من الممكن أن تعمل الحوافز المالية المصممة بشكل كفوء على دعم الطلب على السلع والخدمات ومن ثم المساعدة في الحد من عمق الركود ومدته وجعل التعافي أكثر قوة من خلال زيادة الإنفاق الحكومي ، أو خفض الضرائب ، أو كليهما أو استخدام سياسة نقدية توسعية منسقة ، وبشكل التحفيز المالي أداة مهمة يستطيع اصحاب القرار استخدامها للحد من شدة الركود و يكون الهدف من الحوافز المالية دعم طلب الأسر والشركات على السلع والخدمات أثناء فترة الركود ، إذ يؤدي التحفيز المالي الى تعزيز الطلب الكلي، ويقلل من عمق الركود وفترته ، ويشجع على التعافي بشكل اسرع⁽⁴⁾ . وتتبع فجوة الناتج الكبيرة في الأساس من عدم كفاية الطلب الكلي على السلع والخدمات ، ومن المرجح أن تكون السياسات التي تعمل على زيادة الطلب الكلي أكثر نجاحاً في سد فجوة الناتج من خلال سياسات التحفيز المالي وتتمثل بخفض الضرائب على الشركات لتوسيع الإنتاج . وان المشكلة بالنسبة لمعظم الشركات التي تعاني من الركود الاقتصادي لا تكمن في أنها لا تملك القدرة الكافية لتلبية الطلب الحالي، ولكن ليس لديها ما يكفي من الطلب للاستفادة الكاملة من قدراتها الحالية. ومن ثم ، فان لسياسات التحفيز سيكون لها أثر كبير وأكثر نجاحاً في سد فجوة الناتج

(1) Robert Ernest Hall ،Fiscal stimulus. Dædalus, 139(4), 83–94. 2010,p2

(2) Chad Stone and Kris Cox , ECONOMIC POLICY IN A WEAKENING ECONOMY Principles for Fiscal Stimulus , Revised January 17, 2008, p11.

(1) THE INVESTOPEDIA TEAM, What Is Economic StimulusK , How It Works, Benefits, and Risks , December 01, 2022 , p3. Date of visit

2024/11/10.<https://www.investopedia.com/terms/e/economic-stimulus.asp>

(2) CHAD STONE , Fiscal Stimulus Needed to Fight Recessions , APRIL 16, 2020 , p2. Date of visit 2024/11/15 ;<https://www.cbpp.org/research/fiscal-stimulus-needed-to-fight-recessions>

وخلق فرص العمل فضلاً عن زيادة القوة الشرائية لدى الافراد والاسر ذات الدخل المنخفض من خلال زيادة معدلات الانفاق وتحفيز الاقتصاد وانعاشه (1) .

ثانياً: أنواع سياسات التحفيز المالي

1- السياسات المالية في التحفيز المالي

تعدُّ السياسات المالية في التحفيز المالي من الأدوات الفاعلة التي تمتلكها الحكومات لتوجيه الاقتصاد الكلي ، وتكتسب أهمية خاصة في أوقات الركود والانكماش الاقتصادي . فالسياسة المالية التحفيزية هي إجراءات تتخذها الحكومة في الاقتصاد من خلال زيادة الإنفاق العام و خفض الضرائب بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي ، بهدف رفع مستوى الطلب الكلي ، وزيادة النمو الاقتصادي . وهي جزء من السياسة المالية العامة التي تدار عادة من خلال الموازنة العامة للدولة. ومن ثمَّ هي مجموعة من التدابير التي تتخذها الحكومة من خلال تطبيق سياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق العام ، تخفيض الضرائب) ويهدف إلى زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع الانتاجية ، تخفيض الضرائب على الأفراد والشركات لتحفيز الاستهلاك والاستثمار. وتهدف السياسات المالية في التحفيز المالي الى تقليل البطالة ، زيادة الإنتاج والاستهلاك ، تحفيز النمو الاقتصادي (2) .

2- السياسات النقدية في التحفيز المالي

وتعرف السياسات النقدية في التحفيز المالي هي حزمة من الادوات تستخدمها البنوك المركزية لتحفيز النشاط الاقتصادي ، خاصة في فترات الركود أو التباطؤ الاقتصادي، من خلال زيادة المعروض النقدي أو خفض أسعار الفائدة أو كليهما، بهدف تشجيع الاقتراض والإنفاق والاستثمار. اي التوسع في السياسة النقدية . وتهدف جميع دول العالم إلى تطبيق سياسة نقدية تحقق لها النمو الاقتصادي ، إلا أن حالة الركود الاقتصادي التي مرت بها الاقتصادات المتقدمة اثناء الأزمة المالية عام 2008 أدت إلى انخفاض النمو وحدث انهيار مالي ، مما دفعت السلطات النقدية في بعض الدول منذ نشوء الأزمة إلى البحث عن أدوات جديدة للسياسة النقدية ، من خلال قيامها بتطبيق سياسات غير اعتيادية واللجوء الى أساليب حديثة لمعالجتها ، هذا في ظل عدم نجاح السياسات النقدية التقليدية في ذلك ، إذ تم تطبيق السياسات النقدية غير التقليدية بهدف تقليل العواقب الناجمة عن الأزمة المالية وتيسير التعافي الاقتصادي ، ولعل أهمها وابرزها (سياسة التيسير الكمي) ، والتي تعد من أهم الأدوات الحديثة للسياسة النقدية وخيار استراتيجي، إذ يقوم البنك المركزي بموجبها بإصدار النقود وشراء السندات الحكومية بغرض تخفيض معدل الفائدة , ورفع السيولة في الاقتصاد لزيادة معدل النمو الاقتصادي، وتجنب الانهيار المالي والخروج من الركود إذ أدت هذه التدابير إلى نتائج إيجابية (3) .

(3)The Case for Fiscal Stimulus , SEPTEMBER 15, 2011 ,p3.

(1) Blanchard, & Johnson, D. R. Macroeconomics (6th ed.). Pearson Education,2013, p25

(1)Indraneel Chakraborty ,Monetary Stimulus and Bank Lending, Social Science Research Network (SSRN), 2017,p25.

ثالثاً : الشروط الاساسية لفاعلية التحفيز المالي

هناك العديد من الشروط الاساسية التي يجب توفرها ليكون التحفيز المالي فعال وتتمثل بالاتي (1) :-

- أ- ضرورة ان تكون التدابير المالية في الوقت المناسب ، و ان يكون اتخاذ القرارات في الوقت الصحيح والمناسب من أجل عدم حصول كساد ، وحصول اثار عكسية.
- ب- التدابير المستهدفة اي ان تكون التدابير مستهدفة للأفراد والمشاريع اي الذين ينفقون بسرعة في حال حصولهم على الاموال ، فان التخفيضات الضريبية يستفيد منه في الأساس اصحاب الدخل المرتفعة ، لا تستهدف توفير التحفيز، لأن هؤلاء الأفراد أكثر ميلاً إلى ادخار نسبة كبيرة من الدخل المتاح الذي يتلقونه مقارنة بالأشخاص ذوي الدخل المنخفضة.
- ت- ان تكون التدابير المستعملة مؤقتة من اجل تجاوز الازمة والرجوع الى الوضع الطبيعي .

رابعاً: أهمية سياسات التحفيز المالي

تلعب سياسات التحفيز المالي، المتمثلة بالحزم المالية ، والتيسير الكمي أثراً كبيراً في تعزيز النمو الاقتصادي ، خاصة خلال فترات الركود أو الأزمات الاقتصادية (2) .

1. تؤدي سياسات التحفيز المالي الى زيادة الإنفاق الحكومي ، من خلال تعزيز الطلب الكلي ، خاصة في فترات الركود والانكماش الاقتصادي، و يؤدي ذلك إلى تحفيز الاستثمار والإنتاج، مما يسهم في تعافي الاقتصاد بشكل أسرع فضلاً عن تقليل معدلات البطالة و يحد من التقلبات الاقتصادية ويعزز استقرارها.
2. تعمل السياسات التحفيزية على توفير السيولة في الاقتصاد، إذ تساعد على استقرار الأسعار ومنع التراجع الحاد في الطلب. ومنع الدخول حصول الانكماش الاقتصادي خلال الأزمات الاقتصادية .
3. التيسير الكمي يقلل من مخاطر الانهيارات المصرفية ، إذ سياسات التحفيز النقدية تؤدي الى دعم البنوك وحماية الاستقرار المصرفي من خلال شراء الأصول المالية ، وتوفير السيولة للمؤسسات المالية .
4. تحتوي السياسات التحفيزية إصلاحات مالية وهيكلية ، متمثلة في تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وتعزيز العدالة الاجتماعية ، يمكن للحزم المالية ان تحقق توازناً بين التحفيز قصير الأجل والاستدامة المالية طويلة الأجل. عندما تصمم بشكل صحيح ومنسجم .
5. تؤدي سياسات التحفيز المالي الى تعزيز التعاون الدولي والاستقرار العالمي إذ تؤثر السياسات التحفيزية في الاقتصادات الكبرى على الاقتصاد العالمي، إذ تساعد في استقرار التجارة العالمية وتخفيض التداعيات السلبية للأزمات المالية.

خامساً: مفهوم النمو الاقتصادي :

يعرف النمو الاقتصادي بأنه ((عبارة عن عملية يتم فيها زيادة في معدلات الانتاج على أن يقترن مع ذلك زيادة في الدخل القومي الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة تتحقق عبر الزمن المحدد إذ تكون هذه الزيادة بمعدل اكبر من معدل نمو

(1) Chad Stone and Kris Cox , Op. cit , p2 .

(2) Richard Hemming, Michael Kell, Selma Mahfouz, The Effectiveness of Fiscal Policy in Stimulating Economic Activity: A Review of the Literature ,International Monetary Fund (IMF) , Volume 2002, Issue 208,2002,p24.

السكان لكي يكون نمواً إيجابياً مع ضرورة مصاحبة هذا النمو توفير الخدمات الانتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من النضوب وكذلك الحفاظ على البيئة ومصادرها بما يتناسب مع مفهوم الزيادة في معدل النمو الاقتصادي)). .
و لابد من الإشارة الى ان مفهوم التنمية الاقتصادية ، بشكل بسيط فهي تعد ذات مفهوم اوسع شمولاً واكبر من مفهوم النمو الاقتصادي لأنها تشير الى أحداث تغيرات نوعية و شاملة في المجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية (1)

سادساً : علاقة سياسات التحفيز المالي بالنمو الاقتصادي :

تمثل العلاقة بين سياسات التحفيز المالي والنمو الاقتصادي موضوعاً بالغ الأهمية ، والذي يشكل قضية أساسية بالنسبة للعديد من الاقتصاديين و صناع القرار، فالسياسة التحفيزية المالية السليمة يمكن أن تكون مفيدة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الحزم المالية المقدمة التي تؤدي الى تعزيز الحافز للاستثمار والتخفيف من حدة الفقر، و تسهيل برامج البحث والتطوير، والحفاظ على القانون . بينما سياسات التحفيز المالي غير الفعالة تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم و ارتفاع سعر الفائدة، و مزاحمة الاستثمار الخاص، و بهذا تصبح مصدراً للعقبة أمام تحقيق النمو الاقتصادي .
والسياسة المالية هي جزء من السياسة الاقتصادية للنظام الاقتصادي، وتحمل السياسة المالية أهمية كبيرة إلى جانب السياسة النقدية في الاقتصاد ، إذ تعد السياسة المالية وسيلة لاستخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق التوازن بين الاثنين. وتحقق الموازنة العامة للدولة مستوى مرتفعاً من الناتج الإجمالي وتمنع حصول تضخم . ويمكن القول أن السياسة المالية التي تنطوي على الضرائب والإنفاق الحكومي ما هي إلا وسيلة لضمان النمو الاقتصادي، ويمكن أن تعمل مع السياسة النقدية لتحقيق معدلات تشغيل عالية وأسعار مستقرة نسبياً (2) . من خلال السياسات الاقتصادية المتعلقة بالنمو الاقتصادي ، سيكون للسياسة المالية ولحزم التحفيز المالي تأثير كبير في النمو الاقتصادي ، من خلال أثرها في تحفيز الاقتصاد إذ ان زيادة النفقات وتخفيض الضرائب بمعدلات مقبولة يجعل الاقتصاد يزدهر ويدفعه باتجاه النمو عندما يمر الاقتصاد بحالة الانكماش وبالعكس عندما يمر الاقتصاد بتضخم فتعمل السياسة المالية على الحد من ارتفاع الاسعار من خلال الضرائب وتقليل الانفاق للسيطرة على الاقتصاد وتكون السياسة المالية كحارس للأنشطة الاقتصادية التي تهدف لحماية الاقتصاد من الظروف الاقتصادية غير الملائمة وعدم الاستقرار الاقتصادي (3) .

المبحث الثاني

قياس وتحليل أثر سياسات التحفيز المالي في النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية باستعمال إنموذج

(ARDL)

يعد التحفيز المالي أحد الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الحكومات في تعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام . ويشمل التحفيز المالي سياسات مالية توسعية ، وبرامج حزم التحفيز المالي التي تستهدف تحفيز الطلب الكلي وزيادة الإنتاجية فضلاً عن التيسير الكمي . إذ في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية والتحديات التي تواجه الاقتصادات الوطنية، أصبح من الضروري تحليل مدى فعالية هذه السياسات في دعم النمو الاقتصادي على المديين

(1) فائق جمعة العبيدي ، مدخل للاقتصاد الكلي التحليلي ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2017، ص307 .

(2) مصطفى سلمان ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2000، ص267.

(3) Ismal Rifki , Assessing Economic Growth And Fiscal Policy In Indonesia , Journal of Economics and Business , 2011, Vol. 14, No 1,p55-56.

القصور والطويل. إذ تتنوع آثار سياسات التحفيز المالي باختلاف الهياكل الاقتصادية والسياسات المالية المتبعة في كل دولة العينة. إذ تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على سياسات مالية ونقدية متكاملة لدعم اقتصادها القائم على الاستهلاك والابتكار. إذ سيتم تحليل أثر سياسات التحفيز المالي في النمو الاقتصادي من خلال تطبيق نموذج ARDL على بيانات الولايات المتحدة الأمريكية. وسيتيح استخدام نموذج ARDL تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين سياسات التحفيز المالي والنمو الاقتصادي، واستخلاص نتائج أكثر دقة.

توصيف دالة الناتج باستعمال نموذج (ARDL)

من أجل بيان أثر سياسات التحفيز المالي في النمو الاقتصادي، تم استخدام مجموعة من النماذج القياسية للمتغيرات المستعملة وبالأسعار الجارية والتي يمكن توصيفها على الشكل الآتي:

$$GDP = F(FS, QE)$$

$$GDP = b_0 + b_1FS + b_2QE + U_i$$

$$\Delta GDP = C + \lambda GDP_{t-1} + \beta_1 FS_{t-1} + \beta_2 QE_{t-1} + \sum_{i=0}^n \alpha_1 \Delta FS_{t-1} + \sum_{i=0}^n \alpha_2 \Delta QE_{t-1} + \mu_t \dots$$

أولاً: المتغيرات التابعة

تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والذي يمكن توصيفه على الشكل الآتي

GDP : هو إجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية التي تنتج داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية محددة عادةً ما تكون سنة. ويستخدم كمؤشر لقياس حجم الاقتصاد ونموه

ثانياً : المتغيرات المستقلة

تم اعتماد متغيرين مستقلين لبيان أثر سياسات التحفيز المالي في النمو الاقتصادي وهي

FS :- حزم التحفيز المالي تتمثل بزيادة الانفاق الحكومي أو خفض الضرائب لتحفيز الاقتصاد الراكد.

QE :- التيسير الكمي هو شراء البنك المركزي للأصول المالية لزيادة السيولة.

المطلب الأول - اختبار الاستقرار - جذر الوحدة لديكي فولر الموسع

وفق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع الموضح في جدول (1) يتضح أن المتغيرات (FS, QE) استقرت في المستوى، حيث أن المتغير FS استقر عند مستوى معنوية 10% بوجود قاطع فقط ومستوى معنوية 5% بوجود قاطع واتجاه عام ومستوى 1% بدون قاطع واتجاه عام، أما المتغير QE استقر عند مستوى معنوية 1% بوجود قاطع فقط ومستوى معنوية 5% بوجود قاطع واتجاه عام ومستوى 1% بدون قاطع واتجاه عام، في حين كان المتغير GDP غير مستقر عند المستوى لذلك تم أخذ الفرق الأول وتبين أنه استقر بعد أخذ الفرق الأول بوجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 10% فقط.

جدول (1) نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع في الولايات المتحدة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
	<u>At Level</u>			
		GDP	FS	QE
With Constant	t-Statistic	3.1731	-2.9504	-3.9495
	Prob.	1.0000	0.0550	0.0064
		n0	*	***
With Constant & Trend	t-Statistic	1.1785	-4.0531	-4.0832
	Prob.	0.9998	0.0220	0.0200
		n0	**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	7.3048	-2.8341	-2.8008
	Prob.	1.0000	0.0067	0.0073
		n0	***	***
	<u>At First Difference</u>			
		d(GDP)	d(FS)	d(QE)
With Constant	t-Statistic	-2.5955	-4.0444	-6.9708
	Prob.	0.1088	0.0061	0.0000
		n0	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3444	-4.4605	-5.1920

	Prob.	0.0853	0.0108	0.0023
		*	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.1588	-5.4983	-7.1430
	Prob.	0.2170	0.0000	0.0000
		n0	***	***
Notes:				
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant				
b: Lag Length based on SIC				
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

المطلب الثاني : تقدير الدالة لقياس أثر سياسة التحفيز المالي على الناتج المحلي الاجمالي.

أولاً: استخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

بعد اختبار استقراريه المتغيرات ، تم تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الناتج وبعد اجراء تقدير الانموذج تم الحصول على النتائج الموضحة بجدول(2):

جدول (2) نموذج ARDI لدالة الناتج في الولايات المتحدة .

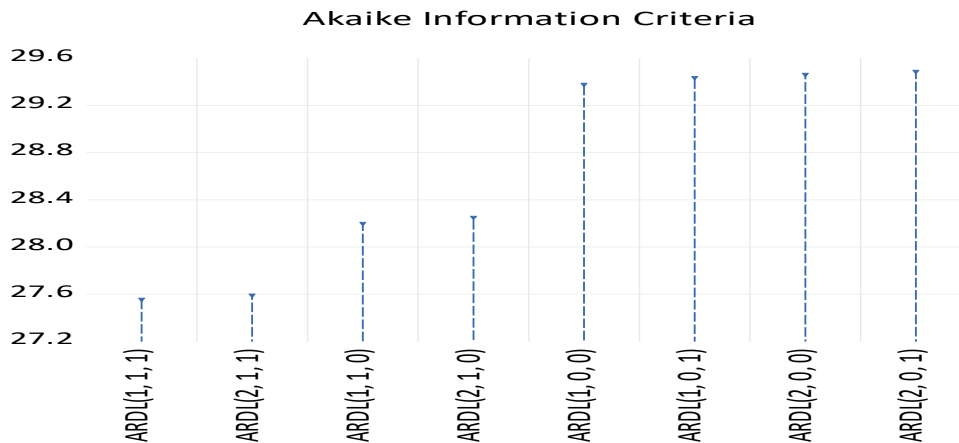
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	1.077073	0.012002	89.73885	0.0000
FS	-0.447911	0.075497	-5.932862	0.0000
FS(-1)	0.765575	0.075356	10.15940	0.0000
QE	-0.614790	0.387625	-1.586044	0.1312
QE(-1)	-1.720684	0.406485	-4.233081	0.0006

C	-357068.3	185258.9	-1.927402	0.0708
R-squared	0.998557	Mean dependent var		17166284
Adjusted R-squared	0.998133	S.D. dependent var		4703290.
S.E. of regression	203246.3	Akaike info criterion		27.50168
Sum squared resid	7.02E+11	Schwarz criterion		27.79790
Log likelihood	-310.2694	Hannan-Quinn criter.		27.57618
F-statistic	2352.792	Durbin-Watson stat		1.447885
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

يتضح من جدول (2) ان قيمة R-squared (0.998557) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج تفسر ما نسبته (0.99%) من التغير الحاصل في المتغير التابع ، والباقي 1% يعود لمتغيرات أخرى غير داخلة في الانموذج والمتغير العشوائي . كما يتضح ان قيمة AdjustedR-squared المصححة (0.998133) و يتضح ان قيمة F-statistic المحتسبة (2352.792) وهي معنوية عند مستوى (1%) وأستناداً إلى قيمة Prob(F-Statistic) المقدرة (0.000) . وعليه نرفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) التي تعني بعدم معنوية الانموذج ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$) ما يعني ان الانموذج المقدر معنوي عند مستوى 1%.

الشكل البياني (1) مدد الابطاء المثلى في الولايات المتحدة



الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج Eviews10.

يتضح من الشكل البياني (1) ان فترات الابطاء المثلى للأنموذج المقدر (1,1,1) إذ تم اختبار المدة استنادا الى معيار (AKaike).

ثانياً : اختبار الحدود Bound Test

جدول (3) اختبار الحدود Bound Test في الولايات المتحدة

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	103.9885	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

يوضح جدول(3) نتائج اختبار الحدود ، إذ يتضح ان قيمة F-statistic المحسوبة (103.9885) وهي أكبر من الحد الاعلى عند مستوى معنوية 1% مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة ما يدل على ان الأنموذج متكامل, أي توجد هنالك علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات.

ثالثاً :- الاختبارات التشخيصية

1- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي serial correlation LM Test

جدول (4) اختبار الارتباط التسلسلي في الولايات المتحدة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.358172	Prob. F(1,16)	0.2609
Obs*R-squared	1.799611	Prob. Chi-Square(1)	0.1798

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

يوضح جدول (4) ان قيمة F-statistic المحتسبة ، و Chi-Square غير معنويتين عند مستوى (5%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي . وهذا يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة.

2- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test

جدول (5) اختبار عدم ثبات التباين في الولايات المتحدة

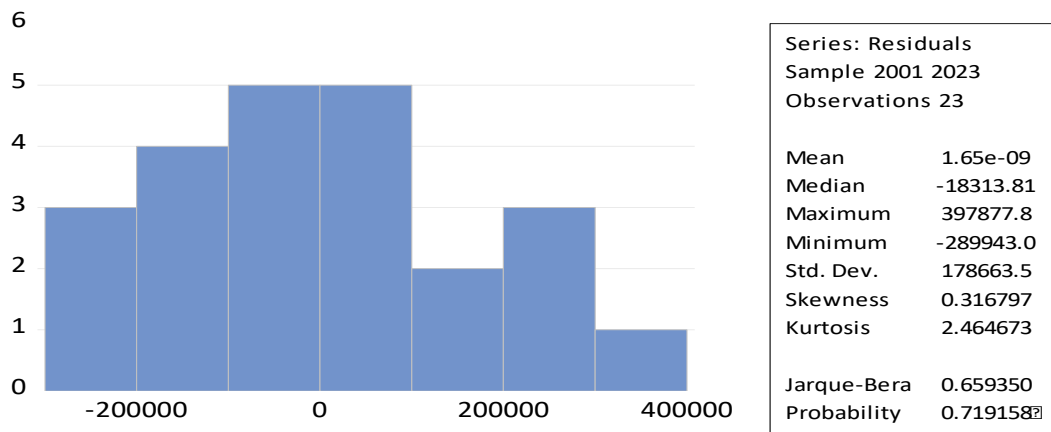
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.868230	Prob. F(5,17)	0.5224
Obs*R-squared	4.678589	Prob. Chi-Square(5)	0.4563
Scaled explained SS	1.871836	Prob. Chi-Square(5)	0.8666

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

يتضح من جدول (5) ان قيمة F-statistic المحتسبة و (Chi-Square) غير معنويتين عند مستوى (5%) وعليه نقبل فرضية العدم التي تعني عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين ونرفض الفرضية البديلة .

رابعاً - اختبار توزيع الأخطاء العشوائية Histogram - Normality Test

الشكل (2) اختبار توزيع الأخطاء العشوائية في الولايات المتحدة

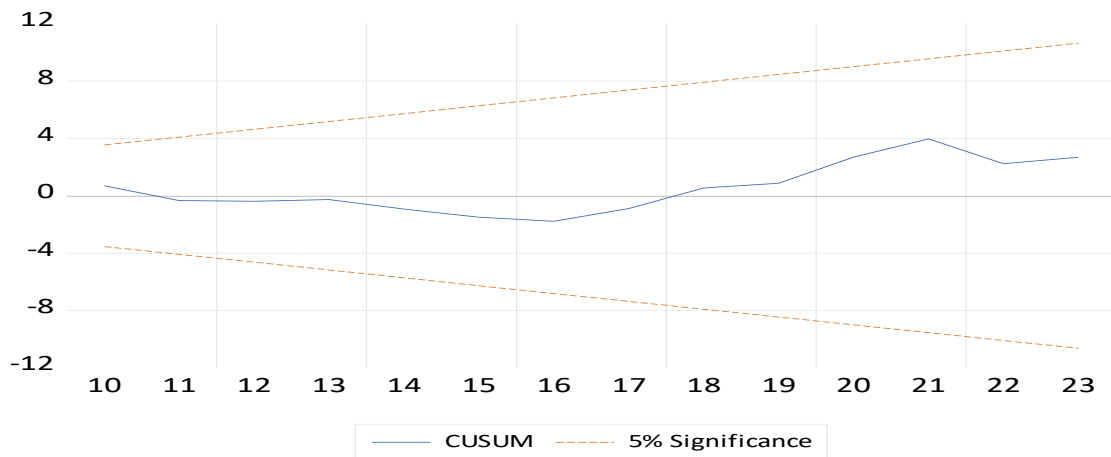


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

يتضح من الشكل البياني (2) ان القيمة الاحتمالية (0.719) لمعلمة (Jarque- Bera) غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية .

خامساً : - اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج Stability Diagnostics

الشكل البياني (3) اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج في الولايات المتحدة

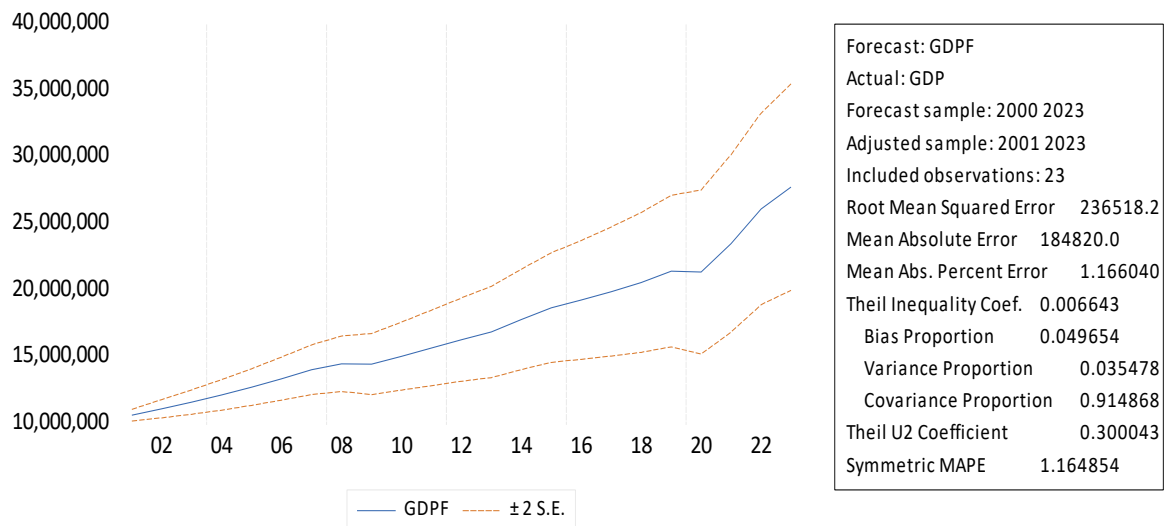


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

يوضح الشكل البياني (3) اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج المقدر، إذ يتضح ان تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة وهذا يعني استقرار المعاملات المقدر عند مستوى معنوية (5%).

سادساً : - اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ

الشكل البياني (4) الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ في الولايات المتحدة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

وفقا للشكل البياني (4) يتضح ان معامل ثايل (Thiel) (0.006643) وهو قريب من الصفر في حين أن نسبة التحيز BP (0.049) وهي قريبة من الصفر ، واما نسبة التباين VP (0.035) هي أيضا قريبة من الصفر في حين بلغت نسبة

التغاير CP (0.91) وهي قريبة من العدد الواحد الصحيح وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ ،
إذ يمكن الاعتماد عليه للتنبؤ في المستقبل ورسم السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات.

سابعاً: - تقدير معالم (الأجل القصير - معلمة تصحيح الخطأ - الاجل الطويل) في الولايات المتحدة الامريكية

1- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

جدول (6) معالم الاجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ في الولايات المتحدة

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FS)	-0.447911	0.057788	-7.750871	0.0000
D(QE)	-0.614790	0.279062	-2.203053	0.0417
CointEq(-1)*	0.077073	0.003484	22.12143	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

يتضح من جدول (6) تقدير معالم الاجل القصير، إذ يتضح أن للمتغير المستقل (FS) حزم التحفيز المالي أثر معنوي سالب عند مستوى (1%) على المتغير التابع GDP أي بمعنى عند زيادة حزم التحفيز المالي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.44) وحدة ، وهنا يتضح بانه قيمة التحفيز المالي (FS) هي قيمة سالبة في الاقتصاد الأمريكي ، وهذا الامر يعود الى اثر المزامحة والذي يشير إلى تأثير زيادة الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص في الاقتصاد. إذ يحصل هذا الأثر عندما تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق من خلال الاقتراض من الأسواق المالية لتمويل العجز في الميزانية ، و يؤدي إلى رفع معدلات الفائدة . مما يجعل صعوبة على الشركات والقطاع الخاص في الحصول على التمويل اللازم لاستثماراتها ، وسيخفض من الاستثمار الخاص في الاقتصاد والذي يعد من المحركات الاساسية للنمو الاقتصادي .

بينما ظهرت قيمة التفسير الكمي (QE) معنوية عند مستوى 5% ولها اثر سلبي على الناتج المحلي الاجمالي ، اي عند زيادة التفسير الكمي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تراجع الناتج المحلي بمقدار (0.61) وحدة ، وهذا يعني ان التفسير الكمي لم يحقق النتائج المرجوة منه ، لأنه لم يترجم الى زيادة كبيرة في الانفاق الاستثماري او الاستهلاكي بل ربما بقيت الاموال مجمدة في الاصول المالية بدلاً من دخوله الى الاقتصاد الحقيقي . بينما معلمة تصحيح الخطأ (-1) (CointEq) قد بلغت (0.07) وكانت معنوية عند مستوى معنوية 5% ، وان سرعة تصحيح الخطأ أو سرعة التكيف تجاه القيمة التوازنية قصيرة الاجل بطيئة جداً إذ تتمثل عند (7%) من الانحراف.

2- معالم الاجل الطويل

جدول (7) معالم الاجل الطويل في الولايات المتحدة

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FS	-4.121588	1.496725	-2.753737	0.0136
QE	30.30197	6.928036	4.373818	0.0004
C	4632839.	1739816.	2.662833	0.0164
EC = GDP - (-4.1216*FS + 30.3020*QE + 4632838.5852)				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

يوضح جدول (7) معالم الاجل الطويل ، إذا ان لحزم التحفيز المالي (FS) أثر معنوي سالب على الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل عند مستوى معنوية 1% ، وهذا يعني أن زيادة حزم التحفيز المالي بمقدار وحدة واحدة ، يؤدي الى تراجع الناتج في الاجل الطويل بمقدار (-4.121) وحدة. والنتيجة السالبة هي لأثر المزاحمة على الاستثمار الخاص من خلال تأثير زيادة الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص في الاقتصاد ، اما بالنسبة لمتغير التيسير الكمي (QE) فهو معنوي عند مستوى 5% وله اثر موجب على الناتج المحلي الاجمالي ، وهو يتفق مع النظرية الاقتصادية ، فعند قيام البنك المركزي بشراء الأصول المالية بهدف ضخ أموالاً جديدة في النظام المصرفي سوف يزيد من المعروض النقدي ، وهذا يؤدي إلى زيادة السيولة في الاقتصاد مما يسهل على الشركات في الحصول على التمويل اللازم للاستثمار و يسهم في توسيع الإنتاج ، بالمقابل زيادة المعروض النقدي تخفض قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الأخرى ، وهذا يجعل السلع المحلية أرخص في الأسواق العالمية ، وسيزيد من الطلب عليها، وهذا سينعكس ايجابياً على زيادة الناتج المحلي الاجمالي .

المطلب الثالث : أمكانية الإفادة من سياسات التحفيز المالي في الاقتصاد العراقي المستوحاة من تجاربة الولايات المتحدة الامريكية خلال المدة 2000-2023

أثبتت التجربة أن سياسات التحفيز المالي في الولايات المتحدة الأمريكية كانت فعالة في مواجهة حالات الركود الاقتصادي الناتجة عن الأزمات المختلفة. كما أن اعتماد سياسة التيسير الكمي خلال الأزمة المالية العالمية عام 2009 لعب أثراً محورياً في إنعاش الاقتصاد وتحقيق التعافي بشكل مثالي . إذ تسهم سياسات التحفيز المالي بشكل كبير في زيادة الطلب الكلي وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي ، إذ كان للإجراءات التي اتخذها البنك الفيدرالي الأمريكي تأثير واضح في تجاوز الأزمات وتحفيز النشاط الاقتصادي. وينبغي النظر إلى هذه السياسات على أنها أدوات استجابة مؤقتة للأزمات

، وليست حلولاً دائمة ، وذلك لضمان عدم تعارضها مع السياسات الاقتصادية الأخرى وضمان استدامة الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

أولاً- أهم الدروس المستوحاة من تجربة الولايات المتحدة في استخدامها لسياسات التحفيز المالي خلال المدة من 2000-2023 .

يمكن الاستفادة من أهم الدروس المستخلصة من تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيقها لسياسات التحفيز المالي وكما يأتي (1) :-

- أ- تمكنت سياسات التحفيز المالي من معالجة حالات الركود الحاصلة بفعل الالتزامات الحاصلة في اقتصاد الولايات المتحدة ومن أبرزها الازمة المالية العالمية عام 2009 فضلاً عن الازمة عن الاخيرة كوفيد-19 في عام 2020 . إذ أسهمت هذه السياسات في خفض معدلات البطالة ، زيادة الطلب الكلي من خلال تعزيز الاستهلاك الخاص والاستثمار الحكومي ، ومنع انهيار الأنظمة المالية عبر ضخ السيولة في الاقتصاد .
- ب- استخدام سياسة التيسير الكمي اثناء الازمة المالية العالمية في عام 2009 كان لها أثر كبير في انعاش الاقتصاد والخروج من الازمة بشكل مثالي . إذ انخفضت عوائد السندات الحكومية بنسبة 2-3% . فضلاً عن انتعاش أسواق الأسهم بنسبة 30% خلال عام 2020.
- ت- لسياسات التحفيز المالي أثر كبير في زيادة معدلات الطلب الكلي وانعاش الاقتصاد والنمو الاقتصادي فسياسات التحفيز المالي التي قام بتطبيقها البنك الفيدرالي الأمريكي كان لها اثر كبير في تقادي الالتزامات وانعاش اقتصاده . إذ تعتمد سياسات التحفيز المالي على النظرية الكينزية ، التي تؤكد أن زيادة الإنفاق الحكومي خلال الركود تعوض انخفاض الطلب الخاص .
- ث- ان سياسات التحفيز المالي هي استجابة إلى الالتزامات الحاصلة في الاقتصاد ولا ينبغي أن تكون هذه السياسات مستمرة وانما كحل مؤقت للخروج من الازمة حتى لا تؤثر على عمل السياسات الاقتصادية في البلد رغم فعاليتها، إلا أن هذه السياسات ليست حلاً دائماً بسبب ارتفاع معدل التضخم إلى 7% في 2022 بسبب زيادة السيولة ، فضلاً عن تجاوزت ديون الولايات المتحدة 30 تريليون دولار، مما يهدد الاستدامة المالية ، وان الاعتماد المفرط على الدعم قد يؤخر الإصلاحات الهيكلية .
- ج- حفزت سياسات التحفيز المالي البنك الفيدرالي الأمريكي على شراء كميات كبيرة من الاصول المالية من سندات و إدونات الخزانة الأمريكية من خلال تطبيق السياسة النقدية غير التقليدية متمثلة بالتيسير الكمي .
- ح- من أهم الاستنتاجات من تجربة الولايات المتحدة مع سياسات التحفيز المالي بانها تعيد الاقتصاد الى الاستقرار الاقتصادي بعد الأزمات وتحفز معدلات النمو الاقتصادي و تزيد من الاصول المالية قصيرة وطويلة الاجل لدى البنوك

ثانياً : إمكانية الاستفادة من سياسات التحفيز المالي في الاقتصاد العراقي

يعاني الاقتصاد العراقي من تحديات هيكلية تتمثل في الاعتماد الكبير على النفط ، وضعف التنويع الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة ، وغياب الاستقرار السياسي والأمني . في ظل هذه الظروف ، يمكن لسياسات التحفيز الاقتصادي،

(1) Christina D. Romer, Lessons from Fiscal Policy in the Pandemic covid-19, University of California, Berkeley, CA, USA, May 17, 2022,p3-6.

والحزم المالية، وعمليات التيسير الكمي أن تؤدي أثراً مهماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو. ومع ذلك، فإن فعاليتها تعتمد على طبيعة الاقتصاد العراقي ومدى قدرة المؤسسات المالية على تنفيذها بشكل صحيح. إذ تمثل سياسات التحفيز المالي سياسات اقتصادية مهمة لدفع عجلة النمو، خاصة في فترات الأزمات والركود؛ إذ يمكن دراسة إمكانية استفادة العراق من هذه التجارب مع الأخذ بعين الاعتبار تحدياته الاقتصادية الهيكلية.

1- الاستفادة من التجربة السابقة في الاقتصاد العراقي من خلال :

- أ- تنويع مصادر الدخل الحكومي وتعزيز القطاعات الإنتاجية بهدف تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية التي تشكل نسبة كبيرة من ميزانية العراق حوالي 90% وفقاً لبيانات البنك الدولي مما يعرض الاقتصاد لصدمات خارجية، فضلاً عن إصلاح النظام الضريبي. تبسيط إجراءات تحصيل الضرائب ومواجهة التهرب الضريبي عبر أنظمة رقمية.
- ب- دعم القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع توفير ضمانات ائتمانية لتقليل مخاطر البنوك. وخفض أسعار الفائدة لتشجيع الإقراض، لكن مع مراقبة التضخم عبر سياسات نقدية متوازنة.
- ت- تحسين إدارة الحزم المالية والرقابة من خلال إنشاء منصة رقمية لمراقبة تدفق الأموال الحكومية وتقييم تأثيرها على القطاعات المستهدفة. وتعزيز الشفافية عبر نشر تقارير أثرية عن إنفاق الحزم و توسيع الشمول المالي عبر تشجيع البنوك على فتح فروع في معظم المناطق.
- ث- يمكن للبنك المركزي العراقي استخدام أدوات نقدية غير تقليدية مثل شراء السندات الحكومية التي تعني زيادة السيولة في السوق دون طباعة نقد جديد، مما يدعم الإنفاق العام على البنية التحتية. مع تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني لخفض التكاليف وزيادة كفاءة التحويلات.
- ج- تنويع مصادر الإيرادات الحكومية للحد من الاعتماد على النفط وتحقيق استدامة مالية طويلة الأجل. و تعزيز البيئة الاستثمارية من خلال إصلاح القوانين الاقتصادية وتحفيز القطاع الخاص على المشاركة في النمو الاقتصادي.

الاستنتاجات

- 1- أظهرت التجربة الأمريكية أن سياسات التحفيز المالي، المتمثلة بحزم التحفيز المالي وخفض الضرائب والتيسير الكمي، تركت أثراً محورياً في تنشيط الاقتصاد، خصوصاً بعد الأزمات مثل الأزمة المالية العالمية عام 2008 وجائحة كوفيد-19. ما يعني لسياسات التحفيز المالي أثر في تحفيز النمو الاقتصادي الأمريكي.
- 2- أسهمت حزم التحفيز المالي في زيادة الاستهلاك والاستثمار، مما رفع مستويات الطلب الكلي وساعد في تقليل معدلات البطالة وتحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز معدلات الطلب الكلي.
- 3- نجاح السياسات المالية في الولايات المتحدة يعود إلى وجود مؤسسات مالية ونقدية مستقلة وقادرة على التنفيذ الفعال للقرارات، بالإضافة إلى وجود نظام ضريبي مرن وبنية تحتية متقدمة فنجحت سياسات التحفيز في تحقيق الأهداف التي وضعت لاجلها.
- 4- التحفيز المالي لا يكفي وحده لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، بل يجب أن يرافق بإصلاحات هيكلية طويلة الأجل على الرغم من النجاحات التي حصلت على المدى القصير في الولايات المتحدة الأمريكية.

5- ساعدت برامج التيسير الكمي على ضخ سيولة كبيرة في الأسواق، وهو ما حافظ على استقرار النظام المالي ومنع حدوث انهيارات مصرفية أو تراجع حاد في السوق المالي .

التوصيات

- 1- يمكن للاقتصاد العراقي الاستفادة من النموذج الأمريكي من خلال اعتماد سياسات تحفيزية مالية موجهة نحو دعم القطاعات الإنتاجية ، خصوصاً الزراعة والصناعة ، وليس فقط الاعتماد على قطاع النفط.
- 2- تحفيز الاستهلاك والاستثمار المحلي من خلال تخفيض معدلات الضرائب على المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة الإنفاق الحكومي في البنية التحتية ، إذ يمكن تحفيز الطلب المحلي وخلق فرص عمل لتحفيز النمو الاقتصادي .
- 3- القيام بتطبيق سياسات تحفيزية و مالية ناجعة في العراق من خلال القيام بإصلاحات مؤسسية لتعزيز الشفافية ، ومكافحة الفساد ، وتحسين كفاءة الإنفاق العام .
- 4- يقتضي أن تكون سياسات التحفيز المالية متوازنة ، إذ لا تؤدي إلى تفاقم العجز المالي والدين العام، وهو ما يتطلب وضع خطط مدروسة لتمويل حزم التحفيز دون الإضرار بالاستقرار المالي.
- 5- ضرورة استثمار العائدات النفطية في مشاريع استراتيجية تخلق مصادر دخل بديلة ، وهذا يجعل الاقتصاد العراقي أكثر مرونة أمام الصدمات الخارجية.

قائمة المصادر:

أولاً: المصادر العربية

- 1- العبيدي، فائق جمعة. مدخل للاقتصاد الكلي التحليلي. الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 307.
- 2- سلمان، مصطفى. مبادئ الاقتصاد الكلي. الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 267.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1-الكتب الأجنبية .

1. Blanchard, Olivier, & Johnson, David R. Macroeconomics (6th ed.). Pearson Education, Boston, United States, 2013.

2-البحوث والدراسات الأكاديمية

1. Hall, Robert Ernest. "Fiscal stimulus." Dædalus, Vol. 139, No. 4, 2010.
2. Hemming, Richard, Kell, Michael, & Mahfouz, Selma. The Effectiveness of Fiscal Policy in Stimulating Economic Activity: A Review of the Literature. International Monetary Fund (IMF), Volume 2002, Issue 208, Washington D.C., United States, 2002.
3. Chakraborty, Indraneel. "Monetary Stimulus and Bank Lending." Social Science Research Network (SSRN), 2017.
4. Rifki, Ismal. "Assessing Economic Growth And Fiscal Policy In Indonesia." Journal of Economics and Business, Vol. 14, No. 1, 2011.

3- التقارير والمقالات

1. Stone, Chad, & Cox, Kris. Economic Policy in a Weakening Economy: Principles for Fiscal Stimulus. Center on Budget and Policy Priorities (CBPP), Revised January 17, 2008.
2. Stone, Chad. Fiscal Stimulus Needed to Fight Recessions. Center on Budget and Policy Priorities (CBPP), April 16, 2020, .
3. The Investopedia Team. What Is Economic Stimulus, How It Works, Benefits, and Risks. Investopedia,
4. The Case for Fiscal Stimulus. Center on Budget and Policy Priorities (CBPP), September 15, 2011.